

† ◦ ΧΗΑΞ† | ΗΣ ◦ ΥΟΞΘ

◦ ΘΩΗ ◦ Σ ◦ Ι

◦ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΞΥ ◦ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 22 دجنبر 2020

العدد 610

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
08.....	الجلسات العمومية...
09.....	أشغال اللجان الدائمة.....
12.....	أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....

اجتماع يوم الإثنين 22 دجنبر 2020



عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 21 دجنبر 2020 اجتماعا عن بعد، برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش.

وفي مستهل هذا الاجتماع، توقف السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء المكتب عند خلاصات اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد يوم الثلاثاء 15 دجنبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا، والذي خصص لتدارس سبل تجويد منهجية عقد الجلسات الشهرية التي يخصصها المجلس لمساءلة السيد رئيس الحكومة حول السياسة العامة، حيث تم الاتفاق على

تركيز أشغال هذه الجلسات في محور واحد فقط، وتقليص الغلاف الزمني لهذه الأخيرة في حدود ساعتين كحد أقصى، في أفق تعزيز هذا التصور من زوايا أخرى، في وقت لاحق.

وعلى صعيد مراقبة عمل الحكومة، فقد صادق مكتب المجلس على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 22 دجنبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

وفي موضوع آخر، أخذ مكتب المجلس علما بطلب عقد جلسة عامة مشتركة لمجلسي البرلمان قصد تقديم السيد رئيس الحكومة "بيانات ومعطيات تتعلق بالمستجدات التي تعرفها قضية وحدتنا الترابية".

وفي سياق متصل، تداول مكتب المجلس في طلب عقد اجتماع مشترك للجنة الخارجية بمجلسي البرلمان من أجل الاستماع إلى بيانات حول "مستجدات قضية وحدتنا الترابية في ضوء قرار الولايات المتحدة الأمريكية القاضي بسيادة المملكة المغربية على منطقة الصحراء، وحول تطورات العلاقات المغربية الفلسطينية".

وفي هذا الصدد، اتخذ مكتب المجلس قرارا بالتنسيق في الموضوع مع مجلس النواب، من أجل التداول في الجوانب المسطرية ذات الصلة.

وعلى مستوى التشريع، فقد اتخذ مكتب المجلس قرارا بعقد جلسة عامة، يوم الثلاثاء 22 دجنبر 2020 مباشرة بعد حصة الأسئلة الشفهية، للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"، وباقي النصوص الجاهزة.

وفي ارتباط بالموضوع، قرر مكتب المجلس الدعوة إلى عقد ندوة الرؤساء يوم غد الثلاثاء 22 دجنبر 2020 على الساعة الحادية عشر صباحا، لترتيب أشغال هذه الجلسة العامة.

كما اتخذ المكتب قرارا بإحالة النصوص التشريعية المودعة لدى مكتب المجلس على اللجان الدائمة المختصة. ويتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 64.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.605 الصادر في 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد-19»، تم إيداعه لدى مكتب المجلس من طرف السيد رئيس الحكومة؛ وبثلاثة نصوص تشريعية أحيلت على المجلس من قبل مجلس النواب. وعلى مستوى العلاقات مع المؤسسات الدستورية، فقد اتخذ مكتب المجلس قرارا بتعميم الرأي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في موضوع "القضاء على العنف ضد الفتيات والنساء: استعجال وطني"، على الفرق والمجموعة البرلمانية.

وفي سياق متصل، قرر مكتب المجلس الشروع في إعداد تقرير حول مآل الآراء التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بطلب من مجلس المستشارين، بخصوص مشاريع ومقترحات القوانين التي صوت عليها المجلس خلال الدورة الجارية، تفعيلا لمقتضيات المادة 354 من النظام الداخلي الجديد للمجلس. وعلى مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد قرر مكتب المجلس مراسلة رئيس المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول "الاستراتيجية الوطنية للماء" من أجل دعوتها إلى إيداع تقريرها لدى المكتب. كما اتخذ المكتب قرارا بالدعوة إلى تشكيل مجموعة موضوعاتية مؤقتة جديدة لتحضير جلسة سنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، على أن يعرض الأمر على ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 22 دجنبر 2020 على الساعة الحادية عشر صباحا من أجل التداول في المواضيع المقترحة. وعلى صعيد آخر، قرر مكتب المجلس الدعوة إلى عقد اجتماع للجنة التنسيق البرلماني، خلال الأسبوع المقبل، للتداول في المواضيع التي تستوجب التنسيق بين مجلسي البرلمان، وضمنها موضوع تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

اجتماع رقم 2020/39

ليوم الإثنين 14 دجنبر 2020

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 14 دجنبر 2020 اجتماعا عن بعد، برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، ومشاركة الأعضاء السادة:

الخليفة الأول للرئيس؛	:	عبد الصمد قيوج	●
الخليفة الثاني للرئيس؛	:	عبد الإله الحلوطي	●
الخليفة الثالث للرئيس؛	:	حميد كوسكوس	●
الخليفة الرابع للرئيس؛	:	عبد القادر سلامة	●
الخليفة الخامس للرئيس؛	:	عبد الحميد الصويري	●
محاسب المجلس؛	:	العربي المحرشي	●
أمين المجلس.	:	أحمد تويزي	●

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السادة:

محاسب المجلس؛	:	عبد الوهاب بلفقيه	●
محاسب المجلس؛	:	عز الدين زكري	●
أمين المجلس؛	:	أحمد الخريف	●
أمين المجلس.	:	إدريس الراضي	●

القرارات الصادرة عن الاجتماع

العلاقة مع المؤسسات الدستورية

← قرار رقم 2020/39/01 بتعميم الرأي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تحت عنوان "من أجل سياسة للابتكار تحرر الطاقات في خدمة نموذج صناعي جديد"، على الفرق والمجموعة البرلمانية.

التشريع

← قرار رقم 2020/39/02 بانتداب السيد أحمد تويزي أمينا للجلسة العامة، التي يعقدها المجلس يوم الثلاثاء 15 دجنبر 2020 مباشرة بعد جلسة مساءلة السيد رئيس الحكومة، برئاسة الخليفة الرابع للرئيس السيد عبد القادر سلامة، للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة.

← قرار رقم 2020/39/03 بالدعوة إلى عقد ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 15 دجنبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا، لترتيب أشغال الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة، ولناقشة منهجية عقد الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة.

الأسئلة الشفهية

← قرار رقم 2020/39/04 بانتداب السيد أحمد تويزي أمينا للجلسة العامة التي يخصصها المجلس لمساءلة السيد رئيس الحكومة، يوم الثلاثاء 15 دجنبر 2020، في موضوعي "الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة" و"استراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كورونا".

اللجان الدائمة

← قرار رقم 2020/39/05 بالموافقة على طلب لجنتي الخارجية والداخلية تنظيم زيارة مشتركة لأعضائها إلى المعبر الحدودي الكركرات في الفترة الممتدة من 17 إلى 19 دجنبر 2020.

العلاقات الخارجية

← قرار رقم 2020/39/06 بالموافقة على مشروع مذكرة

تفاهم في مجال التعاون البرلماني بين مجلس المستشارين بالمملكة المغربية ومجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية.

← قرار رقم 2020/39/07 بالموافقة على المشاركة عن بعد في أشغال الورشة المزمع

تنظيمها، يوم 15 دجنبر 2020، من قبل الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بمشاركة مركز الحكامة للقطاع الأمني، (DCAF) في موضوع: "الرقابة البرلمانية للعمليات الاستخباراتية العسكرية: التجارب المستخلصة".

← قرار رقم 2020/39/08 بالموافقة على المشاركة عن بعد في أشغال الندوة المزمع

تنظيمها، يوم 15 دجنبر 2020، من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بشراكة مع كل من المعهد الدولي للتنمية المستدامة وبرلمان عموم إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبرلمان دول شرق إفريقيا، في موضوع: "دور البرلمانيين في تعزيز الاستثمارات المسؤولة في الزراعة من أجل الانتقال نحو نظم غذائية أكثر استدامة في إفريقيا".

أنشطة إشعاعية

← قرار رقم 2020/39/09 بالموافقة على المشاركة في أشغال مائدة مستديرة عن

بعد، من تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، تحت عنوان "جميعا من أجل جعل القضاء على جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء أولوية وطنية"، يوم الأربعاء 16 دجنبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

شؤون إدارية

← قرار رقم 2020/39/10 بالمصادقة على تقرير اللجان الثنائية متساوية الأعضاء.

← قرار رقم 2020/39/11 بتأجيل النظر في اقتراح تعزيز نظام التقاعد التكميلي

لموظفات وموظفي المجلس إلى حين استكمال كافة العناصر ذات الصلة.

← قرار رقم 2020/39/12 بتأجيل النظر في طلب تسوية وضعية بعض موظفي

المجلس إلى حين استكمال كافة العناصر ذات الصلة.

← قرار رقم 2020/39/13 بالمصادقة على تقرير لجنة

الإشراف على اختبارات التعيين في مناصب المسؤولية، وفق ما يلي:

- تعيين السيدة غزلان دروس، محافظة المجلس؛
- تعيين السيدة سعاد الحامي، رئيسة لقسم الإعلام؛
- تعيين السيد محمد زكيمة، رئيسا لقسم شؤون الموظفين؛
- تعيين السيد نبيل تابت، رئيسا لقسم التجهيزات والخدمات.

← قرار رقم 2020/39/14 بالمصادقة على تقرير مجلس المحاسبة المنعقد يوم الجمعة

11 دجنبر 2020، كما يلي:

- اعتماد توقيع السادة المستشارين على فواتير الفنادق قبل إحالتها على مسطرة الأداء، وتكليف الأمانة العامة للمجلس بتوجيه مذكرة في الموضوع إلى الفرق والمجموعة البرلمانية؛
- تأدية المتأخرات المرتبطة بالأنشطة الدبلوماسية، باستثناء تلك المرتبطة بمؤتمر سابق لاتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كان قد استضافه مجلس النواب؛
- تأدية المتأخرات المستحقة لفائدة متعهدي المجلس.

← قرار رقم 2020/39/15 بتكليف الأمانة العامة للمجلس بالتنسيق مع إدارة صندوق

الإيداع والتدبير للاحتياط، من أجل ترتيب اجتماع اللجنة المكلفة بالمراجعة والمصادقة على حسابات نظام معاشات أعضاء المجلس برسم سنة 2019.

قضايا للمتابعة

- وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة على المجلس؛
- تقييم الشراكة مع وكالة المغرب العربي للأنباء؛
- مواصلة تقوية العلاقات الثنائية مع المؤسسة التشريعية لجمهورية الفيتنام؛
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع المعهد الباكستاني للخدمات البرلمانية؛
- وضعية معاشات السيدات والسادة أعضاء المجلس؛
- مباراة التوظيف؛
- منظم إدارة المجلس.

■ جلسة عمومية للدراسة والتصويت على مشاريع

القوانين الجاهزة.



عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 15 دجنبر 2020 مباشرة بعد الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، جلسة عامة تشريعية صادق خلالها بالإجماع على:

- مشروع قانون رقم 65.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بخصوص التعاون في المجال العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقعة بعمان في 20 يوليو 2019؛

- مشروع قانون رقم 75.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة

بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، المعتمدة بباريس في 24 نوفمبر 2016 والتي وقعت عليها المملكة المغربية في 25 يونيو 2019؛

- مشروع قانون رقم 09.20 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الأفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 11 فبراير 2011؛

- مشروع قانون رقم 11.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة تركمانستان، الموقع بعشق آباد في 23 سبتمبر 2019؛

- مشروع قانون رقم 14.20 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية والمجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

- مشروع قانون رقم 15.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

- مشروع قانون رقم 33.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية واليابان لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقعة بالرباط في 8 يناير 2020؛

- مشروع قانون رقم 34.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية واليابان حول تشجيع وحماية الاستثمار، الموقع بالرباط في 8 يناير 2020؛

- مشروع قانون رقم 37.20 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقع بلندن في 26 أكتوبر 2019؛

- مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية.

■ أعضاء لجنتي الداخلية والخارجية بمجلس المستشارين يعربون عن عميق فخرهم واعتزازهم

بالجهود الدبلوماسية "الرصينة" للمملكة.



أعرب أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية ولجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين عن عميق فخرهم واعتزازهم بالجهود الدبلوماسية الرصينة للمملكة.

وجدد أعضاء اللجنتين يوم الجمعة 18 دجنبر 2020 في بلاغ أعقب زيارتهم للمعبر الحدودي الكورنات، التأكيد على الالتزام الراسخ بعدالة قضية الوحدة الترابية والجهود الدؤوبة

الموصولة للترافع والدفاع عنها، في كافة المحافل والمنتديات الدولية من خلال الدبلوماسية البرلمانية، مثنين عاليا اعتراف الولايات المتحدة لأول مرة في تاريخها، بسيادة المملكة على كامل تراب الصحراء المغربية وقرار فتح قنصلية أمريكية بالداخلة.

وأوضحوا أن وثيرة فتح القنصليات والبعثات الدبلوماسية بالأقاليم الجنوبية للمملكة بمدينتي العيون والداخلة تكرس عدالة وشرعية القضية الوطنية وثقة المنتظم الدولي في مبادرة الحكم الذاتي "كمبادرة جديّة ذات مصداقية تحت السيادة الوطنية"، محمّلين ميليشيات البوليساريو "كامل المسؤولية في خرق وقف إطلاق النار الموقع سنة 1991 ومحاولاتها البئيسة لتغيير الوضع القانوني والواقعي شرق الجدار الأمني من خلال الاستفزازات المتكررة التي من شأنها تقويض العملية السياسية برمتها ودفع المنطقة الى حالة عدم الاستقرار".

وأشادوا في المقابل بالتدخل الحازم للقوات المسلحة الملكية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، والمهنية العالية التي رافقت عملية إخلاء معبر الكورنات وإعادة المنطقة العازلة لوضعها الطبيعي. (المصدر: ومع)

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم أمس الإثنين 21 دجنبر 2020 واصلت خلاله دراسة مشروع قانون رقم 74.19 يتعلق بإعادة تنظيم أكاديمية المملكة المغربية حيث أنهت المناقشة التفصيلية للمشروع.

ومن المقرر أن تعقد اللجنة اجتماعاً آخر يوم الإثنين المقبل 28 دجنبر الجاري على الساعة الثانية عشرة زوالاً وذلك قصد الشروع في المناقشة التفصيلية لهذا المشروع الذي يهدف إلى إعادة تنظيم هذه المؤسسة الرفيعة وفق تصور جديد يهدف إلى تعزيز وظيفتها كمؤسسة وطنية علمية ومرجعية تساهم بشكل متميز في الإشعاع الثقافي لبلادنا وتلعب أدواراً بارزة في التواصل والانفتاح الفكري والحضاري على مختلف الثقافات.

وفي موضوع آخر نظمت اللجنة مهمة استطلاعية لبعض المؤسسات الاستشفائية بجهة فاس-مكناس على مرحلتين، حيث استمرت المرحلة الأولى من 10 إلى 15 نونبر الماضي، في حين نظمت المرحلة الثانية من 6 إلى 12 دجنبر الجاري.

وفي تصريح صحفي قال السيد عبد العلي حامي الدين، رئيس اللجنة، إن هذه المهمة الاستطلاعية مكنت الوفد البرلماني من الاطلاع على ظروف اشتغال المؤسسات الصحية بهذه الجهة ومدى قدرتها على تقديم الخدمات الصحية للمواطنين على أكمل وجه، في ظل الإكراهات التي مر بها القطاع الصحي خصوصاً في ظل جائحة كوفيد 19.

كما أكد على أن هذه المهمة تأتي في إطار الدور الرقابي الموكل للمؤسسة التشريعية، التي تحاول جاهدة الإسهام في تطوير السياسات العمومية عبر المساهمة الفعلية للنهوض بالقطاع الصحي وتحسين خدماته، وتقديمها على الوجه المطلوب للمواطن. المصدر: موقع فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم أمس الإثنين 21 دجنبر 2020 خصص لمواصلة دراسة مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار.
 - مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.220.665 الصادر في 12 صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء.
 - مشروع قانون يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2018.
- وقد صادقت اللجنة بالإجماع على المشروعين المتعلقين بصندوق محمد السادس للاستثمار والقطب المالي للدار البيضاء، فيما حظي المشروع المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2018 بالموافقة بالأغلبية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الثلاثاء 15 دجنبر 2020 صادقت خلاله بالإجماع على مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية. ويندرج هذا المشروع في إطار مواكبة التطور الرقمي الكبير الذي تعرفه المملكة والذي يستدعي تهيئاً مناخاً للثقة يشمل جميع الخدمات الرقمية ويوفر للفاعلين الاقتصاديين والإدارات العمومية بيئة قانونية تساعد على إطلاق خدمات جديدة، ويضمن في الوقت نفسه الحماية القانونية للمواطنين وتشجيعهم على الإقبال المتزايد على المعاملات الرقمية.

■ مجلس المستشارين يشارك في الندوة

الافتراضية حول "دور البرلمانين في تعزيز

الاستثمارات المسؤولة في الزراعة من أجل الانتقال نحو أنظمة غذائية أكثر

استدامة في إفريقيا".



شارك السيد عبد الحميد الصوري، خليفة رئيس مجلس المستشارين المكلف بالشؤون الإفريقية، في الندوة الافتراضية حول "دور البرلمانين في تعزيز الاستثمارات المسؤولة في الزراعة من أجل الانتقال نحو أنظمة غذائية أكثر استدامة في إفريقيا"، المنظمة من طرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، بشراكة مع الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بإفريقيا، وذلك اليوم الثلاثاء 15 دجنبر 2020.

في مستهل مداخلته، عبر السيد خليفة رئيس

مجلس المستشارين عن تقدير كل مكونات المجلس لكل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بإفريقيا، على الجهود التي يقومون بها في مجال طرح القضايا الحيوية والمصيرية لشعوب البلدان الإفريقية، وخصوصا المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، مؤكدا أن هذا الاجتماع الهام الذي من شأنه الرفع من درجة اليقظة والرصد والتعبئة وطرح الحلول والمبادرات لمواجهة التحديات والقضايا المصيرية التي تواجهها القارة الإفريقية، وعلى رأسها قضايا الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وحشد جهود البرلمانين في تعزيز وتشجيع الاستثمارات المسؤولة في المنظومة الزراعية والأنظمة الغذائية بكل أبعادها ومستوياتها.

كما أبرز في معرض مداخلته الظروف الإقليمية والدولية الصعبة والاستثنائية، التي فرضتها التبعات السلبية لجائحة كوفيد19 على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، مشيرا في هذا الصدد، إلى أنه وفق الدراسات والتقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة، يرتقب أن يعيش عالمنا أسوأ كساد اقتصادي في القرن الحالي، حيث أن الاقتصاد العالمي في طريقه نحو نمو سالب يقارب 5 بالمائة، مع وصول نسبة المديونية العامة العالمية لمستويات قياسية وغير مسبوقة.

وأشار في هذا الصدد، أنه ونتيجة كل هذه الاعتبارات فإنه من المتوقع أن تتسع رقعة الفقر العالمية ب 150 مليون شخص في هذه السنة (8 من عشرة منهم سيكونون بدول الجنوب)، حيث أكد السيد الصوري أن هذه المؤشرات، تكشف حجم التحديات الغير مسبوقه المطروحة على الأجندة الاقتصادية والاجتماعية العالمية خاصة فيما يتعلق بآليات التعافي واعادة التنشيط الاقتصادي وتقوية الاستثمارات، ولاسيما المرتبطة بتحسين النظم الغذائية.

وفي نفس السياق، أكد خليفة رئيس مجلس المستشارين أن هذه المؤشرات والتحديات المتعاظمة و غير المسبوقه، تفرض أكثر من أي وقت مضى ضرورة، تكاتف الجهود من أجل وضع إطار إفريقي كآلية للتعاون والتضامن والتآزر بين كل دول القارة وتعزيز العمل المشترك بين الحكومات والبرلمانات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، في إطار منظومة من الجهود المنسجمة والمنسقة من أجل الانتقال نحو أنظمة غذائية أكثر استدامة في إفريقيا وضمان الأمن الغذائي كمدخل استراتيجي وأساسي لمعالجة تداعيات الجائحة وما نتج عنها من تنامي في نسب الهشاشة وخصوصا على مستوى شعوب وبلدان قارتنا الإفريقية، مؤكدا بهذا الشأن أن المغرب يعتبر أن أفضل وانجح المسارات الكفيلة برفع هذه التحديات وتحقيق هذا المسعى، يتجسد بالأساس في العمل المشترك والتعاون والتضامن بين البلدان الإفريقية.

وأبرز في هذا الصدد فلسفة جلالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والتزامه الراسخ بالنهج التضامني مع الدول الإفريقية الشقيقة، والتي عكستها المبادرة المولوية السامية التي قدمها جلالتة، والرامية إلى إنشاء إطار عملي يهدف إلى مواكبة البلدان الإفريقية في المراحل المختلفة لمواجهة وباء كورونا، من خلال السماح بتبادل الخبرات والممارسات الفضلى لمعالجة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الوباء.

وبخصوص أدور البرلمانيين في مواجهة هذه التحديات المتعاظمة، أكد السيد عبد الحميد الصوري أن البرلمانات الوطنية أو الجهوية، وكذا الشبكات البرلمانية للأمن الغذائي، مطوقة أكثر من أي وقت مضى بمسؤوليات وأدوار كبيرة وأساسية، على اعتبار ان البرلمانيين شركاء أساسيون في السياسات المرتبطة بالاستثمارات الزراعية والنظم الغذائية، كما يضطلعون بأدوار ومهام تشريعية ورقابية، مرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الى جانب مهامهم المحورية في عملية سن القوانين والتشريعات المتعلقة بتعزيز الاستثمارات الحكومية والخاصة، ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة، في القطاع الزراعي.

كما استعرض خليفة السيد رئيس مجلس المستشارين، الجهود التي يبذلها كل من المجلس ورابطة مجالس الشيوخ والشورى في مواجهة تحديات الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي والتي توجت بتأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي بمناسبة انعقاد "المنتدى البرلماني الاقتصادي العربي الإفريقي" بمقر مجلس المستشارين شهر ابريل من سنة 2018 بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

جدير بالذكر أن الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي، عقدت أول اجتماع لها على هامش الندوة حول موضوع: "البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي" بمقر مجلس المستشارين في يناير من سنة 2019،

حيث تم إقرار الميثاق التأسيسي للشبكة، كما عقد المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، برئاسة رئيس مجلس المستشارين السيد عبد الحكيم بن شماش اجتماعا آخر في يونيو 2020 عبر تقنية التواصل عن بعد لتدارس موضوع: "تأثير جائحة كوفيد19 على الأمن الغذائي بالمنطقتين الإفريقية والعربية"، حيث توج هذا الاجتماع بتوصيات هامة، أهمها الدعوة الى عقد ندوة دولية للإسهام في المجهود البرلماني الدولي لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في بناء تحالف برلماني عالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية وكذا تقوية التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، خاصة من خلال توصياتها الرامية إلى التخفيف من مخاطر الجائحة على الأمن الغذائي واتخاذ إجراءات استباقية من أجل الحد من تأثيرها على الاقتصاد، ومعالجة آثار تفشي كوفيد19 على تجارة الأغذية وسلاسل التوريد والأسواق من خلال اللوجستيات الفعالة.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma